Received: 10 / 9 / 2024 Accepted: 10 / 9 / 2024 Published: 10 / 10 / 2024

قراءة لسانيّة في بعض المصطلحات النحويّة

م.م. أفراح فرحان ماجد جابر

afrah.farhan1103b@uomustansiriyah.edu.iq

الجامعة المستنصريّة، كلية التربيّة

الملخص:

تعددت اتجاهات الدرس اللسانيّ في مقاربة النظام اللغويّ ذلك الذي يتجلى بمؤسسة لغويّة متعددة المشارب والاتجاهات، منها اتجاه شكليّ يعنى بالبنية اللغويّة ويتمثل بسوسير ومن سار على نهجه، وآخر اتجاه وظيفيّ يدرس اللغة بلحاظ التّواصل وما ينضوي فيها من معطيات خارجيّة يؤثر فيها، تمثّله الوظيفيّة والتداوليّة، ولوضوح الاتجاه الأول في التراث اللغويّ العربيّ أرتأيت هنا البحث في الملمح الوظيفيّ للغة وأثر ذلك في التراث اللغويّ ولاسيّما ما تدّاوله المصادر اللغويّة في الاجماع على أن التراث العربيّ قد أهمل هذا الجانب، ومن نتائج البحث أدراك علماء العربية ان استعمال العبارة بكثرة يجعلها معروفة مفهومة؛ لذا يعمد إلى حذفها وهذا يعدّ مخرجا على علة كثرة الاستعمال من باب الحذف التي لم يكن القدماء غافلون عنها. وهو ما يسوغ و ضع الحذف والإضمار على نيّة كثرة الاستعمال من باب التعهد الذهنيّ بين المتكلم والسامع.

Linguistic reading of some grammatical terms

Asst Lect : Afrah Farhan Majid

Mustansiriyah University , College of Education

Abstract:

There are many trends in the linguistic study in approaching the linguistic system, which is manifested in a linguistic institution of multiple stripes and trends, including a formal trend concerned with linguistic structure, represented by Saussure and those who followed his approach, and the last functional trend that studies language in terms of communication and the external data contained in it that affects it, represented by functionalism. And pragmatics, and due to the clarity of the first trend in the Arabic linguistic heritage, I decided here to research the functional feature of the language and its impact on the linguistic heritage, especially what is circulated in linguistic sources in the consensus that the Arab heritage has neglected this aspect, and among the results of the research is the realization by Arabic scholars that the frequent use of the phrase makes it known and understood ; Therefore, he intends to delete it, and this is considered a way out of the problem of frequent usage by way of deletion, which the ancients were not unaware of. This is what justifies placing deletion and implication on the intention of frequent use as a matter of mental commitment between the speaker and the hearer.

مقدِمة

لقد عرف الإنسان اللغة منذ أقدم عصوره، فهي الظاهرة التي ميّزته من الكائنات الأخرى، وهي وسيلة تكون المجتمعات، وبناء الحضارات، فاللغة والمجتمع والحضارة ظواهر متداخلة، ينبني بعضها على بعض، وتتأثر إحداها بالأخرى. وقد أثار المفكرون على توالي العصور قضية أولية اللغة، وصورتها الأولى التي وجدت عليها، وحاولوا تلمس السبيل إلى معرفة كيفية تطوّر هذه الصورة، والمراحل التي مرّت بها حتى انتهت إلى ماهي عليه عند هذه الأمة أو تلك، ووضعوا في ذلك نظريات كثيرة، غير أن أيًا من هذه النظريات لم تستطع تفسير هذه النشأة، ولم تأت بما يقنع الباحثين؛ بذلك قرر علماء العصر الحديث غض النظر عن هذا الجانب، وعدوا الخوض فيه ضربًا من الخوض في المغيبات (الميتافيزيق) (العزاويّ، 1421هـ_2001م).

"المصطلحات مفاتيح العلوم وثمارها القصوى فهي تعكس المؤسسة المفاهيميّة لكلّ علم من العلوم، فالعلوم لا يمكن لها أن تؤسس مفاهيمها دون جهاز يضبط المصطلح الذي يؤسس كلّ علمٍ من العلوم، وبالأحرى تتفاضل العلوم بمدى تطوّر جهازها المصطلحيّ، ومسايرته للنظريات العلمية الخاصة بها. وقد عمدت اللسانيّات إلى تأطير هذه الصناعة، وتحديد مصطلحات النظريات التي قامت عليها جلّ المدارس اللسانيّة، كلّ ذلك يقع تحت مظلة اللغة إذ غايته تأطير المفاهيم اللغوية بمصطلحات تعبر عنها وتحدّها في منتهى الدقة والعلميّة. نعم، فاللسانيّات هي الدراسة العلميّة للغة؛ ولكون اللسانيّات علمًا غربيًا قد انبثق من الحوض المعرفيّ الغربيّ، وهي من ثمّ محض العقليّة الغربية التي أنتجتها، انشغلت الثقافة العربيّة بمفاتيح هذا العلم، إذ وجهت الجهود إلى تحديد مصطلحاته وحدود مفاهيمه التي قد تذبذبت واختلفت في الوقت ذاته تبعا للمنبع الذي نهل منه الباحثون في الدرس اللسانيّ، وهذه المفاهيم تختلف من ثقافة إلى أخرى، وبذلك فهي تتباين نتيجة خصوصية لغة دون أخرى في ثقافة دون أخرى" (المسديّ، مباحث تأسيسيّة في اللسانيّات، دت، صفحة 43).

قراءة لسانيّة في بعض المصطلحات النحويّة التراثيّة

يُجمع على ان "البحث اللغوي قديم في التراث العربي، بدأ مع قيام الحركة العلمية في القرن الثاني الهجري ولقد نشأت الدراسة اللغوية العربية في رحاب التحول الفكري والحضاري الذي أحدثه القرآن الكريم في البيئة العربية ,انطلاقا من الشعور بمعجزة البناء اللغوي على المستويين التركيبي والدلالي" (بوقرة، 2004، الصفحات 13-14).

أما المستوى الاستعماليّ للغة (التداوليّ) فلم يغفل عنه في الدرس التراثيّ العربيّ فقد كان حاضرًا في جلّ المباحث اللغويّة و سواء أكان هذا الحضور مباشرا أم غير مباشر، وذلك بتسليط الضوء على مستعمل اللغة، وبناء القاعدة على الاستعمال، والمتضمنات المقامية لذلك الاستعمال إضافة إلى مقصدية المتكلم، إذ قد يحذف أمر ما لقصد أو قد يحرك بناء لقصد، وكلّ ذلك يعدّ من ركائز البحث التداوليّ في الدرس الحديث. لذلك سنقف هنا عند مجموعة من هذا الملامح ونبين المراد في كلّ منها (بوقرة، 2004):

فمن إيثارهم للبعد الاستعماليّ عند وضع القاعدة مصطلح (علة كثرة الاستعمال)، وحقيقة أن الاستعمال اللغويّ علة قوية في تعليل الظواهر اللغويّة، فهي من التمكن ما يجعل القياس ضعيفا أمامها عند تعارضهما، يقول ابن جني في باب تعارض السماع والقياس: " إذ تعارض قوة القياس وكثرة الاستعمال قدم ما كثر استعماله، وإن كان شاذا عن القياس" (بن جني الموصلي، دت، الصفحات 124-125).

يعضد ذلك بحديثه عن الفرق بين (ما الحجازيّة) و (ما التميميّة)، إذ يقول "من ذلك اللغة التميمية في (ما) هي أقوى قياسًا وإن كانت الحجازية أسير استعمالا. وإنما كانت التميمية أقوى قياسًا من حيث كانت عندهم كـ (هل) في دخولها على الكلام مباشرة كل واحد من صدري الجملتين: الفعل والمبتدأ كما أن (هل) كذلك. إلا أنك إذا استعملت أنت شيئًا من ذلك فالوجه أن تحمله على ما كثر استعماله وهو اللغة الحجازية؛ ألا ترى أن القرآن بها نزل. وأيضًا فمتى رابك في الحجازية ريب من تقديم خبر، أو نقض النفي فزعت إذ ذاك إلى التميمية فكأنك من الحجازية على حرد، وإن كثرت في النظم والنثر" (بن جني الموصلي، دت، صفحة 126).

ومع رؤيته بأن اللغة التميمية في(ما النافية) أقوى قياساً، إلا أنّه في المقابل يرى أن ما كثر استعماله هو الأولى في الاستعمال، لأن ما الحجازية كثُر استعمالها في القرآن كقوله تعالى:" ما هذا بشرًا" {يوسف: 31} وقوله تعالى:" ما هُن أمهاتِهم" {المجادلة: 2}.

وفي موضع آخر يجعل كثرة الاستعمال قياسًا، إذ يقول:" ومعاذ الله أن ندعي أن جميع اللغة تستدرك بالأدلة قياسا لكن ما أمكن ذلك فيه نبهنا عليه" (بن جني الموصلي، دت، صفحة 2/43)، والقياس يكون على ما كثر استعماله: (فحمله على الأكثر هو قياس).فإذا تعارض السماع والقياس يؤخذ بالسماع وترك القياس في ذلك لأن السماع يبطل القياس، وبذلك فهو يعلو بشأن السماع في حدود كثرة الاستعمال والتداول على حساب القاعدة القياسيّة (بن جني الموصلي، دت).

ويجعل القياس على شيوع الاستعمال للهجة ما جودة، فيقول: " وان يتخير ما هو أقوى وأشيع منها، الا أن إنسانا لو استعملها لم يكن مخطئا لكلام العرب لكنه يكون مخطئا لأجود اللغتين" (بن جني الموصلي، دت، الصفحات 12-14).

ما كثر استعماله يكون القياس عليه جودة، وما قل استعماله كان القياس عليه ضعفا مع وجود الكثير. فهنا كثرة المدّاولة للغة هو القياس على جودة المقول فيها، والعكس صحيح.

لم يغفل سيبويه عن هذه العلة، إذ يقول: " لأنّهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج". وقد عرف المحدثون هذه الظاهرة وأسموها بقانون الاقتصاد اللغوي (قباوة، 2001م)، وذكروا أن استعمال العبارة بكثرة يعرفها ويشيعها للمقابل، فلا يحرج المتكلم من الاقتصاد في

لفظها وضرب سيبويه مثالاً على هذه الظاهرة معللاً بها، وهو قول العربي (لاهِ أبوك)، فأصله (لله أبوكِ)، ولكنهم حذفوا الجار والألف واللام تخفيفاً على اللسان، ونسب القول للخليل، ثم بين أن هذا بقوله:" ليس طريقة الكلام ولا سبيله، وليس كل جار يضمر، لأن المجرور داخل في الجار، فصار عندهم بمنزلة حرف واحدٍ فمن ثم قبح، ولكنهم قد يضمرون الجار فيما كثر من كلامهم" (سيبويه، الحارثي، 1988، صفحة 163/2)، وذكر سيبويه أيضا (لهي أبوك) ونسب القول لبعضهم:" لهى أبوك، فقلب العين وجعل اللام ساكنة، إذ صارت مكان العين كما كانت العين ساكنة، وتركوا آخر الاسم مفتوحا كما تركوا آخر أين مفتوحا. وإنَّما فعلوا ذلك به حيث غيَّروه لكثرته في كلامهم فغيَّروا إعرابه كما غيَّروه". (سيبويه، الحارثي، 1988، صفحة 498/3).

ومن ذلك قال ابن يعيش: " أين وجب أن تبنى على السكون لوقوعها موقع همزة الاستفهام إلا أنّه التقى في آخره ساكنان فحركت النون لاجتماعهما، وفتحت طلبا للخفة واستثقالا للكسرة بعد الياء فآثروا تخفيفها لكثرة دورها وسعة استعمالها" (ابن يعيش، أبو البقاء، 2001، صفحة 164/3). وقاسوا على (أين) بالبناء على الفتح (لَهيَ) في (لهي أبوك) ولزوم حال واحدة في (أمسِ)، قال سيبويه: "وقال بعضهم: لهي أبوك.. وتركوا آخر الاسم مفتوحًا كما تركوا آخر (أين) مفتوحًا، وإنما فعلوا ذلك به حيث غيروه لكثرته في كلامهم فغيروا إعرابه كما غيروه)" (سيبويه، الحارثي، 1988، صفحة 163/2)، وقال عن:" (أمسِ) وسألته (أي الخليل) عن أمسٍ اسم رجل؟ فقال: مصروف لأن أمس ليس ها هنا على الحد ولكنه لما كثر في كلامهم وكان من الظروف تركوه على حال واحدة كما فعلوا ذلك بأين" (سيبويه، الحارثي، 1988، صفحة 283/3).

وقد اعتمدت علة كثرة الاستعمال في كثير من أبواب العربية لتعليل الظواهر اللغوية، صرفًا ونحوًا ودلالة. قال السيوطي: "كثرة الاستعمال اعتمدت في كثير من أبواب العربية" (السيوطيّ، 1990، صفحة 243).

ويرى كارناب أن الفرق بين التداولية و الدلالة، هو "أنّه أن ذُكر مستخدم اللغة أو أشير إليه صراحة، تُدرج المادة حينئذ تحت حقل البراغماتية... وإن استبعدنا مستخدم اللغة، واقتصرنا على تحليل التعابير ومعانيها، نكون حينئذ ضمن مجال علم الدلالة... وأخيراً إذا ابتعدنا عن المعنى وحللنا العلاقات بين التعابير؛ فنحن عندئذ في مجال النحو" (النجار، 2011).

فعلة كثرة الاستعمال تظهر لنا أن علماء التراث العربيّ، قد أوّلوا عنايتهم لمستعمل اللغة حتى علا شأن هذه العلة حتى على القياس الذي يمثل الدليل القاطع عند أغلب النحاة.

كذلك نجد له الجذور الحقيقية عند علماء البلاغة وعلماء الأصول، فالبلاغة دعّامة أساسية للدرس الحديث ومنها التداولية، فقد شكلت تعبيراتها وفنونها فهي امتداد التواصل الذي انبثقت عنه اتجاهات مختلفة (حامدة، 2012).

ومفاد هذه العلاقة عند صلاح فضل: "إنَّ البلاغة والتداولية البرجماتية تتفقان في اعتمادهما على اللغة كأداة لممارسة الفعل على المتلقي؛ على أساس أنّ النصّ اللغويّ في جملته إنما هو "نص في موقف" (فضل، 1992، صفحة 89). فوجود الفكر التداوليّ جاء من باب العناية بالتواصل والاستعمال.

وممّا أشرنا إليه فإنّ القيمة الحقيقة للجملة لا تحدّ في الجانب البنائي وحسب؛ بل يمكن أن تتأتى من المعطيات الخارجية لها وذلك بلحاظ المقام وملابساته، ولقد لحظ سيبويه هذا الأمر إذ يقول في باب الاستقامة من الكلام والإحالة:"فمنه مستقيم حسنٌ، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب. فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتُك أمْسِ وسآتيك غداً، وسآتيك أمس. وأما المستقيم الكذب فقولك: حَمَلتُ الجبلَ، وشربت ماء البحر " ونحوه. وأما المستقيم القبيح فأنْ تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيداً رأيت، وكي زيداً يأتيك، وأشباه هذا. وأما المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمسٍ" (سيبويه، الحارثي، 1988، الصفحات 25-26).

ونلحظ من ذلك أن حكم سيبويه على أحد أنماط الكلام بصفة المستقيم الكذب، وهو النمط الذي تكون فيه أساس المطابقة بين الواقعيّة الخارجيّة للكلام ونسبته العقليّة وهو ما يسمى باللحن التداوليّ كما يعبّر عنه البلاغيون وكذلك التّداوليّون. فقد تكون الجمل صحيحة تركيبا ولكنها لاحنا تداوليّا لا تحدث تواصليّة حقيقيّة بين المتكلم والسامع. فقوله الكلام المستقيم الكذب، تركيب انتظمت عناصره وفق نسق لغويّ وقواعديّ مقبول يحافظ فيه على الرتب والمحلات وآثار الإعراب غير أن اللحن يأتيه من جهة دلالة ملفوظة في علاقته بالاعتقاد والواقع، إذ هو إما صادق وإما كاذب، بناء على المنطق الثنائي القيمة كما هو معروف عند بعض التّداوليّين المناطقة.

نظريات العرفانيّة بحث في المفهوم والتطبيق :

تنطلق مقاربة النظريات العرفانيّة من التداوليّة الجذريّة التي مرادها، أن التداولية ليست مدمجة في الدلالة؛ بل مفصولة عنها، وتقوم هذه النظريات على التفكير الاستدلالي ومجال الاستلزام عند مقاربة الألفاظ والعبارات (موشلر و ريبول، 2010)

قد انطلقت هذه النظريات في اتجاهين، اتجاه عرفاني شكلاني يقدمه أعمال غازدار واتجاه عرفاني منظوميّ يقدمه أعمال سبيربر وولسون. ويجمع الأخيران على أن مجال المعالجة التداوليّة هو النظام المركزي للفكر. (أمطوش، دت) فالتداولية الموسعة تجسد آليات انتاج المعرفة وفق المنظور المدين للإدراكية، وبناء المفاهيم والاستعمال الحرفي ومقصدية الحجاج.

وتبدأ بما قدمه غرايس في شروط التعاون وقواعده وأثر التواصل في ذلك، أما المعالجة الأكثر جذريّة، فقد تمثلت في جهود سبيربر وولسون، عن طريق حدود مبدأ الصّلة، وضمن مجال الاستدلالات (آل صوينت، دت)، وبهذا فإن تداوليّة العرفنية او العرفانيّة تتجسد في المقاربة الذهنية للغة، إذ يظهر المجال الاستدلاليّ في النظام المركزيّ للفكر.

وإن النظريات العرافانية لما تزل ترفد اللسانيّات بالبحوث والدراسات التي يثبت ويدعم فيها مفاهيم وقواعد التي تعكس مدى تقدّم الدراسات اللغويّة الحديثة.

ويبدو إن الملتقى بين هذه النظريات يتمثّل في أن قيمة الجملة ما لا تنحصر في البناء الدّلاليّ لها؛ بل القيمة بارتباط الجملة بواقعها، إي ملابسات وظروف ايقاعها. (ماجد، 2018)

لذلك سنقوم هنا لبيان بعض المباحث النحويّة التي تقوم على التواصل الذهنيّ بين المتكلم والسامع، ولعل خير مثال على ذلك باب الحذف في العربيّة:

لقد كانت لسيبويه مصطلحات مميّزة أفصح عنها في توجيهاته لمستويات اللغة التي جاءت بمنهجيّة دقيقة بدأت من أكبر وحدة لغويّة وهي المنوطة بالمستوى التركيبيّ إلى أصغر وحدة لغويّة وهي المتمثلة في المستوى الصوتيّ للغة.

فقد كان لسيبويه مفاتيح خاصة سمحت له خوض غمار المعالجات اللغويّة بغية تقعيد القواعد اللغويّة، والسير عليها حفاظا على لغة القرآن الكريم من اللحن والزلل الذي شكّل دافعا كبيرًا وواضحًا في إيقاد شعلة الدراسات اللغويّة، والروايات في هذا الشأن كثيرة، وإن وسم هذه المصطلحات بالغموض واللبس لا يمكن أن يُعدّ مأخذًا، ولعل غياب تلك اللغة في عصر مقارنتها هي منطلق ذلك الغموض واللبس.

يقول سيبويه:" فاعرفْ فيما ذكرتُ لك أنّ الفِعْلَ يَجرى في الأسماءِ على ثلاثة مَجارٍ: فِعْلٌ مُظْهَرٌ لا يَحسن إضمارُه، وفِعْلٌ مُضْمَرٌ مستعمَلٌ إظهارُه، وفِعْلٌ مُضمَرٌ متروكٌ إظهارُه.

فأَمّا الفعل الذي لا يَحسن إضمارُه فإنّه أَنْ تَنْتَهِيَ إلى رجل لم يكن في ذِكْرِ ضَرْبٍ ولم يَخطُرْ ببالِه، فتقول: زيدا. فلا بدَّ له من أن تقول له: اضربْ زيدا، وتقولَ له: قد ضربتَ زيدا. أو يكون موضعاً يقبح أن يعرى من الفعل نحو أَنْ وقَدْ وما أَشبه ذلك.

وأمّا الموضعُ الذي يُضْمَرُ فيه وإظهارُه مستعمَلٌ، فنحوُ قولك: زيداً، لرجلٍ في ذِكْرِ ضَرْبٍ، تريد: اضرب زيداً.

وأما الموضع الذي لا يستعمَل فيه الفعلُ المتروكُ إظهاره فمِن الباب الذي ذُكِرَ فيه إيّاك إلى الباب الذي آخِرُه ذكرُ مرحباً وأهلاً. وسترى ذلك فيما يستقبل إن شاء الله" (سيبويه، الحارثي، 1988، الصفحات 296-297).

فهنا سيبويه –رحمه الله– يؤكد على أن عدم ذكر الفعل يأتي من تعهدات ذهنيّة بين المتكلم والسامع والا لم يجز ذلك، ولحدث لبس عند السامع، فجاء إقدام المتكلم على الإضمار بعدما سلم بحضور المراد في ذهن المتكلم.

جاء ذلك في باب ما ينتصب على إضمار فعل، فقال سيبويه على لسان الخليل: " عندما ترى رجلا قاصدا إلى مكان أو طالبا أمرا تقول: (مرحبًا وأهلًا) أي: أدركت ذلك وأصبت، فحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه، وكأنه صار بدلا من رحبت بلادك وأهلت. والمتكلم العربيّ بكثير من الاستعمال النداء، لذا قد تحذف العرب ياء الإضافة من المضاف إليه لكثرة الاستعمال" (سيبويه، الحارثي، 1988، صفحة 297/1).

فلم يقدم المتكلم على الحذف الا لمعرفته أن المحذوف حاضر في ذهن متلقي الرسالة التواصليّة، والا فكيف يحذف ما لم يسلم بحضوره في ذهن المتلقي؟

ممّا يكثر في كلام العرب الأمثال، فنتيجة لهذه الكثرة يحذف جزء من المثل وسأذكر بعض الأمثال: قال سيبويه:" ومن ذلك قول العرب: " كِلَيْهما وتمراً "، فذا مَثَلٌ قد كَثُرَ فى كلامهم واستعمل، وتُرك ذكرُ الفعل لِما كان قبل ذلك من الكلام، أَنّه قال: أَعْطِنى كِلَيْهما وتَمْراً" (سيبويه، الحارثي، 1988، الصفحات 1/280-281).

فالحذف صورة لتواصليّة متقدمة بين المتكلم والمتلقيّ بحيث أدّت بهما إلى تجاوز بعض الألفاظ والعبارات بناء على متضمنات قولية، فحذف الفعل (أعطى) بحسب سيبويه لم يكن الا بكثرة الاستعمال الذي أدّى بهم إلى تواصليّة عالية أي بحيث يستغنى عن بعض الألفاظ دون حدوث اللبس بينهما، جاء هذا نتيجة الحضور الذهنيّ لهذا الفعل عند متلقي الخطاب ولو ذلك لحدث لبس وسوء فهم بينهما، ولقلة درجة التّواصل، فبطبيعة الحال كيف يحدث تواصلا بينهما من عبارة ناقصة.

فقاعدة اللسانيات كما وصفها رادولف كارناب هي التداوليّة أو أساس لها، إذ إنّها حاضرة في كلّ تحليل لغويّ، فعندما تتبع عناية الدراسة اللسانيّة، تجد، أمام عتبات المفارقة ، فبمجرد أن ينتهي عمل اللسانيّ في دراسة اللغة (البنية)، يتجلى إسهام التداوليّ في تقصي الأبعاد الحقيقية لتلك البنية، ومن ثّمة تتبيّن لك الأبعاد السايكولوجيّة والثقافيّة للمتكلم والمتلقي والجماعة التي يحدث فيها التواصل، مع حساب مجموع السنن التي تحكمه. (أبو زيد، 2010).

فالحذف لا يكون الا لمن كان حاضرا في ذهن المتلقيّ نتيجة كثرة الاستعمال له بحيث أمكن الاستغناء عنه بناء على سياق الحال للمقول، فيرجح فيه فعلا على سواه.

ومثل الأقوال التي كثر استعمالها كقولنا: (الجار قبل الدار). فيريدون بذلك : تخير الجار قبل الدار، وقولنا: (بسم الله)، بمعنى: بدأتُ بسم الله. وهذا الحذف يطرّد في أسلوب النداء كما أشار إلى ذلك سيبويه في قوله: " ومما يَنتصب في غير الأمر والنهى على الفعل المتروك إظهارُه قولك: يا عبد الله، والنَّداءُ كلُّه. وأَمّا يا زيدُ فله عِلَّةٌ ستراها في باب النَّداء إن شاء الله تعالى، حذفوا الفعلَ لكثرة استعمالهم هذا في الكلام، وصار يَا بدلا من اللَّفظ بالفعل، كأَنه قال: يَا، أُريدُ عبدَ الله، فحذَف أُريدُ وصارت يا بدلاً منها، لأنّك إذا قلت: يا فلانُ، علم أنك تريده " (سيبويه، الحارثي، 1988، صفحة 291)

ومثل ذلك قول العرب: " مَنْ كَذَب كان شرًّا له "، يريد كان الكذب شرا له، إلا أنه استغنى بأن المخاطَب قد علم أنه الكذب، لقوله كذب في أول حديثه؛ فصار هو وأخواتُها هنا بمنزلة ما إذا كانت لغوا، في أنها لا تغير ما بعدها عن حاله قبل أن تُذكَر" (سيبويه، الحارثي، 1988، صفحة 391).

وتأتي أهمية القول بالحذف في أنَّه أحد المطالب الاستعماليّة فقد يعرض لبناء الجملة المنطوقة أن يحذف أحد العناصر المكونة لهذا البناء أو الجملة المكتوبة وذلك لا يتم إلا إذا كان ما تبقى في بناء الجملة بعد حذفها مغنيًا في الدّلالة، كافيًا في أداء المعنى، وقد يحذف أحد العناصر؛ لأن هناك قرائن معنوية أو مقالية تشير إليه كما سبق أن ذكرنا، ولذلك يقول ابن جني: " إن العرب إذا حذفت من الكلمة حرفًا أو كلمةً أو جملةً راعت حال ما بقى منه، فإن كان ممّا تقبله أمثلتهم أقروه على صورته؛ لأن" حذف ما حذف من الكلمة يبقي منها بعده مثالًا مقبولًا، لم يكن لك بد في الاعتزام عليه، وإقراره على صورته تلك البتة " (بن جني الموصلي، دت، الصفحات 3/117-115). ومن ذلك، ففي حذف الفعل في باب التحذير، المنصوب على التحذير ينصب بفعل مضمر لدلالة الحال عليه، وظهور معناه، وكثر ذلك محذوفًا حتى لزم الحذف، وصار ظهور الفعل في من الأصول المرفوضة، فمن ذلك قولهم: (إياك والأسد) (السيوطيّ، 1990، صفحة 1/333).

قال السيوطي نقلاً عن النحاس: "إنما لزم إضمار الفعل في باب التحذير لكثرته في كلامهم، ونقل عن الرماني أيضاً أن التحذير ممّا يخاف منه وقوع المخوف فهو موضع إعجال لا يحتمل تطويل الكلام لئلا يقع المخوف بالمخاطب قبل تمام الكلام " (السيوطيّ ع.، 1989، صفحة 124).

لقد عمد علماء اللسانيّات العرفانيّة إلى تجاوز المقولة تبعا للشروط الضروريَّة والكافيَّة، إي أنَّهم تجاوزوا النظرة الأرسطيَّة التقليديّة للمقولة والتي تقوم على بديهيتين":

إحداهما: إنَّ كلّ كلمة لها دلالة محددة.

والأخرى: المقولات وحدات منفصلة، فكلّ الأشياء تنضوي تحت أنواع محددة بدقة، وكلّ نوع مميّز بوضوح عن جاره، بمعنى أنّ هناك تصنيفات واضحة ومحددة للأنواع.

فقد قامت مقولة الطِّراز عندهم على المرونة في ترتيب عناصر المقولات عن طريق التّدرجية وهو ما تتجرد منه مقولة الشروط الضرورية لأرسطو". (هاشم، 2023، صفحة 163).

فمقولة أرسطو تتجرد من المرونة المنشودة في مقولة الطِّراز عبر جملة من الشروط الضروريَّة والكافيَّة لضمِّ عنصر ما في مقولة دون غيرها، إذ تقوم مقولة الطراز على التّدرجيّة في ترتيب عناصر المقولات.

ومن تمثلات ذلك مقولة الأصل والفرع في الدرس النحوي منها ما يرد من مصطلحات في باب أقسام الكلام، إذ قيل في حدّ مقولة الاسم و"الاسم منه معرب ومبني ... لشبه من الحروف مدني" (ابن عقيل، 2009، صفحة 28/1)، إشارة إلى أنّ الاسم ينقسم إلى معرب ومبني، فالمعرب ما لم يشبه الحرف، والمبني ما شبهه. وهي علة البناء كما ذكر سيبويه (ابن عقيل، **2009**). فالمقولة الطرازية للبناء هي الحرف. ثّم يأتي الاسم بعده لشبهه به، وهو بذلك يقع في الدرجة الثالثة لمقولة الاسم.

أما الدرجة الثانية والأولى فتقع ضمن الاسم المعرب فينقسم إلى متمكن غير أمكن ومتمكن أمكن.

وبذلك يمكن أن تصاغ مقولة الاسم على النحو الآتي: (متمكن أمكن، متمكن غير أمكن، غير متمكن). فالأسماء درجات أعلى المتمكن الأمكن (الطرازيّ)، وأوسطها المتمكن غير الأمكن، وأسفلها غير المتمكن. وكذا الفعل فأعلاها المضارع لانجذابه إلى الاسم مستحسن بذلك الشبه، وبعده تتدرج الأفعال تبعا لمقولة الإعراب، فالإعراب في الاسماء أصل. وبالعودة إلى مقولة أقسام الكلام (اسم، فعل، حرف)، وجدنا أن القسمة يحكمها مبدآن أساسيان من مقولة الطراز هما: التدريج والمشابهة. فالتدريج تصنف به الكلم تصنيفا وفق استجابتها لمقولة الإعراب. والمشابهة مبدأ تصنف به الكلم بحسب مراعاة العلاقة الخارجية. ويتمحور عمل المبدئين في أن كلما ازدادت درجة الشبه بين عنصر اسمي وعنصر فعلي مثلا قلت درجة تمكنه في بابه وأقترب من الباب المجاور وهكذا (قريرة، 2011).

الخاتمة:

– اثبتت اللسانيّات التراثية ان الدرس اللسانيّ العربيّ لم يكن غافلا لأثر المعطى الخارجيّ بل ولكثير من القضايا التي شغلت الساحة اللسانيّة الحديثة، وقد أدركت الدراسات الحديثة أثر البعد الوظيفي للمادة اللغوية، وكان للتداوليات الموقع المميّز في هذا الشأن، ولعل من مآل هذا الأدراك ما نجده في عدم فعاليّة المقاربات في النظريات التيّ تتجاوز هذا الأمر.

– لقد كان للبعد التّداوليّ حضورا في جلّ المباحث اللغويّة للتراث العربيّ وسواء أكان هذا الحضور مباشرا أم غير مباشر، فإننا نجده في تأكيدهم على مستعمل اللغة، وبناء القاعدة على الاستعمال، والمتضمنات المقاميّة لذلك الاستعمال، إضافة إلى مقصديّة المتكلم وأثر كلّ ذلك في التركيب، إذ قد يحذف أمر ما لقصد أو يضمر لقصد أو يضاف لقصد، وسوى ذلك ممّا يعدّ من ركائز البحث التداوليّ في الدرس الحديث.

– عرف المحدثون ظاهرة الاقتصاد اللغويّ التي يراد بها أن استعمال العبارة بكثرة يجعلها معروفة مفهومة؛ لذا يعمد إلى حذفها وهذا يعدّ مخرجا على علة كثرة الاستعمال من باب الحذف التي لم يكن القدماء غافلون عنها.

– يمكن أن نضع الحذف والإضمار في العربيّة، ولاسيما على نيّة كثرة الاستعمال من باب التعهد الذهنيّ بين المتكلم والسامع؛ و الا لم يجز ذلك بل ليحدث لبس في الكلام، فيقدم المتكلم على الحذف أو الإضمار بعدما سلم بحضور المراد في ذهن السامع أو متلقي الحوار، وقد أشار سيبويه إلى ذلك في باب تصنيف جريان الفعل في الأسماء في الصنف الثاني وهو(فِعلٌ مضمرُ مستعمل إظهاره).

المصادر والمراجع

ابن عقيل. (2009). *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل.* (محي الدين محمد عبد الحميد، المحرر) القاهرة: دار الطلائع.

أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي. (دت). *الخصائص* (المجلد الرابعة). مصر: الهيئة المصريّة العامة للكتاب.

أزهر إبراهيم هاشم. (2023). الأمثال العربيّة في معجم الطّراز لابن معصوم المتوفى(1120م) دراسة لُغويّة. بغداد: جامعة بغداد/ كلية التربيّة ابن رشد.

أفراح فرحان ماجد. (2018). المنحى التداوليّ في كتاب آمالي المرتضى للشريف المرتضى (غرر الفوائد ودرر). بغداد– العراق: جامعة بغداد/ كلية التربية ابن رشد.

توفيق قريرة. (2011). *الأسم والأسميّة والأسماء في اللغة العربيّة_ مقاربة نحويّة عرفانيّة* (المجلد الأولى). (عبد القادر المهيريّ، المحرر) صفقاس: مكتبة قرطاج للنشر والتوزيع.

ثقبايث حامدة. (2012). قضايا التداوليّة في كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجانيّ. *رسالة ماجستير*. الجزائر: جامعة مولود معمري تيزي وزو.

جاك موشلر، و آن ريبول. (2010). *القاموس الموسوعيّ للتّداوليّة*. (عز الدين مجدوب، خالد ميلاد، المحررون، و مجموعة من الأساتذة والباحثين من الجامعة التونسيّة، المترجمون) تونس: دار سيناترا– المركز الوطنيّ للترجمة.

جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطيّ. (1990). *الأشباه والنظائر* (المجلد الأولى). دار الكتب العلميّة.

صلاح فضل. (1992). *بلاغة الخطاب وعلم النصّ*. الكويت: عالم المعرفة–سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطنيّ للثقافة والفنون والآداب.

طه عبد الرحمن. (1998). *اللسان والميزان أو التكوثر العقليّ* (المجلد الأولى). الدار البضاء– المغرب: المركز الثقافي العربيّ.

عبد الرحمن بن أبيّ بكر السيوطيّ. (1989). *الأقتراح في أصول النحو وجدله* (المجلد الأولى). (محمود فجال، المحرر) دمشق: دار القلم.

عبد السلام المسديّ. (دت). *مباحث تأسيسيّة في اللسانيّات* (المجلد الأولى). بيروت_لبنان: دار الكتاب الجديد المتحدة.

عبد السلام المسديّ. (بلا تاريخ). *مباحث تأسيسيّة*.

عمرو بن عثمان بن قمبر سيبويه، الحارثي. (1988). *الكتاب* (المجلد الثالثة). (عبد السلام هارون، المحرر) القاهرة: مكتبة الخانجي.

فخر الدين قباوة. (2001م). *الاقتصاد اللغويّ في صياغة المفردة* (المجلد الأولى). القاهرة: مكتبة لبنان ناشرون؛ الشركة المصريّة العالمية للنشر؛ دار نوبار للطباعة.

محمد أمطوش. (دت). دروب التداول. تأليف مجموعة باحثين، و محمد أمطوش (المحرر)، *مقاربات في المفهوم والتأهيل*. العراق: دار نيبور للطباعة والنشر والتوزيع.

منال النجار. (2011). مفهوم البرغماتية ونظرية المقام في المقولات المعرفية لدى علماء العربيّة. تأليف حافظ إسماعيليّ علوي، *التداوليات علم استعمال اللغة* (المجلد الأولى). إربد– الأردن: عالم الكتب الحديث.

مؤيد آل صوينت. (دت). التداوليّةالمُدمجة– بحثٌ في المفهوم. تأليف محمد أمطوش، *مقاربات في المفهوم والتأهيل*. العراق: دار نيبور للطباعة والنشر والتوزيع.

نعمان بوقرة. (2004). *المدارس اللسانيّة المُعاصرة*. القاهرة: مكتبة الآداب.

نعمة رحيم العزاويّ. (1421هـ_2001م). *مناهج البحث اللغويّ بين التراث والمعاصرة* . بغداد–العراق: مطبعة المجمع العلميّ.

نواري سعودي أبو زيد. (2010). المنهج التّداوليّ في مقاربة الخطاب_المفهوم والمبادئ والحدود. *فصول*، صفحة العدد77.

يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي ابن يعيش، أبو البقاء. (2001). *شرح المفصل للزمخشريّ* (المجلد الأولى). (إميل بديع يعقوب، المحرر) بيروت– لبنان: دار الكتب العلميّة.